

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

مداد العزيم الرجم

كجوده الذي هدانا الي كشف الغوامض وافاض علينا من فضل الغايض وارشدنا الي بيان طرق
السنن والفرائض صميم الخلائق ومغيبها ووارث الارض ومن عليها وياغيث الامم للعرون ومجاوبها قسم الارزاق
والاجال فقتلته عادلة ووسع الانام احسانه فنعمة عايلة اعمل على سنا المواهب واكرم على نعمه شكرا
واجب واشهد وان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب المشارق والمغرب مشهارة تطلع قلوبها على الامور
والله ان محمد عبده ورسوله المبعوث الي كافة الخلق اعان والاعان على الله في علمه وعلى المواقف
يتم ما حور منة الموارث فاسم ما بعد فيقول محمد سبط المارديني لما تحدرتني كشف الغوامض
واستدراعتني به كثير من الغفلا وانتشر لما استعمل علي من سائل العزيم والوصية ونقل المذاهب المحرمة
المرضية لسائلي بعض السادة الاشراف ان عمل عليه فوجدنا خا ليا عن الاحكام والاعتساف والمحر كذا
خفاه وكان حقا على اجابتي لسو التي فعلت هذا الشرح عمل من طب لمن حب وسيتد امرشاد الفاضل الي كشف
الغوامض فانه تعالى تعلم خالصا لوجه الكريم ويعصمني وقارية من الشيطان الرجيم وقتت بعد تقديري
له تعالى والصلاة والسلام على رسول الله عليه وسلم **البراث** جمع مورث وهو مشتق
من الارث وهو لغة القتا والوارث ابني وجمعه ورثة وورث قال في الفا حوسن من اسمايه تعالى الوارث اي
الباقي بعدنا خلفه وفي الاء اللهم متعني بسعي وبعري واجعله لوارثي اي باقي ما لي في مالي وورث
الحديث للهروي واجعله لوارثي من قال ابن شبل اي ابقها معي حتى اموت ومن صفاته تعالى الوارث اي
الباقي وفي الحديث انكر علي رث من ارث ابيك ابراهيم صلى الله عليه وسلم اي انكر علي يقية من شرايع ابراهيم
والارث ايضا انتقال الشيء من قوم الي قوم اخير ومنه سمي مال الميت ارثا قال ابن فارس في تمام المغتبط بالحقايسر
الارث والميراث اصل الواو وهو ان يكون الشيء لغيره ثم يصير الي اخير بنسب او سبب قال وثنا هرا
ابا صديق انتهى وقال في الاساس للزمخشري قال ورثة المال وورثته منه وعنه وحزب الارث والميراث
داورثيه وهم الورثة والوارث من المجانا ورثته كثرة الاكل القوم والادوا واورثته الحمى صغفا وهو في ارث
مجد والمجد متوارث بينهم للارث اركان تحققت وامسبب تقضيته وشروط يتوقف عليها وهو ما يقع
بعد استيفاسه وشروطه والاركان جمع ركن وهو في اللغة جانب الشيء لا قومي قاله في المحجل وفي الاصطلاح ما يلزم
عبارة عن جزء الماهية والاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما يتوصل اليه في غيره وفي الاصطلاح ما يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته والشروط جمع شرط وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا يلزم من عدمه العدم وهو ما يلزم
وجوده العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا يلزم من عدمه العدم وهو ما يلزم
المورث وهو الميت والوارث باحوال اسباب والمال المورث في زمان ولا وارث له اوله وارث له اوله
ارثه وفي معنى المال ما يثبت فيه الاختصاص من جلود الميتة قبل الذبح والسردين والخرقة المتزعة والكلاب
المعلمة وكذا الغنابلة للتعلم في الاصح فيورث وتغير او مية بكامل او اما اسبابه المجمع عليها فتلاثة ايض
احدها القرابة وهي النسب ويرث بها الاقارب علي ما ياتي تفصيله وثانيها النكاح وهو عقد الزوجية
الصحيح ولو لم يحصل وطء وخلوع ورسبتهم الزوج والزوجة والزوجان بالاجماع واما النكاح الفاسد
والباطل فلا توارث بها اتفاقا والثالث الولاء وهو صورة سببية نعمه الصنف على رقيق ويرث برده ووالد

الوارث هو الميت
والوارث هو الميت
والوارث هو الميت
والوارث هو الميت
والوارث هو الميت

اجامعا وهو المنفق ذكر ان اوتيت او خنتي وعصبة المنفق المنصوبون بانفسهم علي ما ياتي بيانه وسببه
تابع عندنا وعند المحتاج المالكية خلافا للحنابلة والحنفية فليس سببا عندهم وهو حقة الاسلام ويرث
به بيت المال ان انتظر بان يكون الامام عاد لا يستحقها المشروط الامامة كما اشترطه المناجون والمحققون
من الشيعة وقال ابن سراقه وهو من مقدميهم هذا قول جماعة شيوخنا وعليه الفتوى اليوم في الامامة
انتم فان لم يتخل من يرثه باحد الاسباب المجمع عليها اختلف من يرثه ولم يتوقف تركته كلها وانما يرث الميت
المال اثر المسلم وقيل مصلحة فان لم ينتظر بيت المال بان لم يكن اماما وكان اما مرجايرا وعادل غير مستحق
لشروط الامامة فيرد ما فضل عن اهل الفرض الموجودين علي غير الزوجين منهم نسبة فو منهم فان لم يكن
منهم احد فلذوي الارحام وسيا في ايضاح ذلك كله ولم يشترط جمهور المالكية انتظامه واشترط بعضهم
وقد ايسرنا من انتظامه الي ان ينزل السيد عيسى المسيح صلي الله عليه وسلم وعلي ساير النبيين وامثالهم
فقلنا ايضا حواها تحقق موت المورث كما اذا شوهد ميتا او ثبوت موته عند الفاضل بشهادة عدلين
فانه منزلة اليقين المحقق وان كانت الشريعة لا تفيد الاعلمة الظن او الحاقه بالموت كخبر وهذا في المنفق
الذي حكم الفاضل بموته اجتهادا بان غاب مدة لا يعيشت منه في غالبها فاجتهد الفاضل في ثبوت موته في كبر
فبذل وقت حكم منزلة موته فيرثه من كان موجودا قبيل الحكم دون من مات قبله ودون من وجد بعد الحكم
واستقر جارية مستقرة بعد الحكم او معه او الحاقه بالموت فيرثه وهذا في الجدين المنفصلين جارية علي
امه توجب الفقرة فتنتقل الفقرة الواجبة الي ورثة لهذا الجدين لان الفقرة هي عرضة للموت بالنسبة الي الارث
الفرقة عنه لا لا يورث عنه غيرها ولا يقدريها عرضة للموت بالمجانا بالنسبة الي الجان اذ لو قد ذلك لوجب
دونه نفس كاملة ولم يوجب النبي صلي الله عليه وسلم فيه الا الفقرة عمدا وليدة كما في الاحاديث الصحيحة المشهورة
في مسلم وغيره ولانه قد لا يكون في غيره مخرج او ما يتسبب اخر لم يدرس صلي الله عليه وسلم لان الجارية
سبب ظاهر في خبر وجدنا فيها اي ثانيا في شروط الارث تحقق وجود الوارث حيا عند موت مورثه كما اذا
شاهدناه حيا عند موت مورثه او تقديري وجوده محل انفصل حيا وقت يظهر وجوده في بطن امه عند موت
مورثه ولو كان وجوده في البطن نطفة كما اذا انت به لاكثر من ستة اشهر من موت مورثه ودون اربعين
وليس في اساقان الظاهر وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوته بعدة فيرثه وان كانت قرنا فالظاهر
حدوته بعدة فلا يرث لان الافتراض سبب ظاهر في حدوته فان انت به لثلاث سنين او محقق الوجود لان
اقدمه الجمل ستة اشهر والاجماع اوانت به لاكثر من اربع سنين فهو محقق الحدوث عندنا وعند الجمهور
فلومات منفردتان بغرق او هدم او حريق او نحوها معا او موتا ولم يعلم عين السابق منها ولم يعلم امانا
مما امرت بالبرث احداهما من الاخر شيئا في الصورة لقلات لعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث
واجمعا عليه في الصورة الاولى فيرث كل واحد منهما ما ياتي ورثته فقط خلافا للحنابلة ومن صاحبنا من اجري الخلاف
في الصورة الاولى ايضا وكان له بلغة الاجماع ويشترط في حياته ان تكون مستقرة عند موت مورثه او بعد انفصاله ان
كان حيا ولو ذبح انسان جات ابوا وهو اي الذبوح فيرثه من ابيه شيئا لان حياته غير مستقرة كما في حياة
الذبوح محققة النزول فهو في حكم الميت حتى يقتضيه من قائله في هذه الحالة وهكذا اذا خرجت حشفة
بطنه وعاش يوما او اكثر فهو في حكم الميت حتى يقتضيه من قائله قبل موته وتقسيم تركته وتنكح زوجته وكذا لو

الميت

الفصل الحين جابعد موت مورثه وحركته حركة مذبح لم يرب من تركه مورثه شيئا لان جانه من ايمه غير مستقرة
وعلم استقرار حياته عندنا وعند الخابله بصاحبه وكما به وعطاسه وبارتفاعه لان كلامه من دلالة قوية على
استقرار حياته وكذلك عندنا بالتمام التري وان لم يمتص ويتنا وله ويفتح عينيه واحداها لان ذلك كله يدل
على استقرار حياته ولا يكون عندنا وعند غيره مجرد الاختلاج ولا انقباض بعض اعضاءه ولا استناره لان هذه حركة
كثيرة ولا يرب وقال ما لكواها به اذا استهل المولود ما رثه واخره والافلايرث وقال ابو حنيفة وابو يونس
ونحوهم وزعموا ان كل مولود الا استحل فدان وجوز منه شيء من ذلك بعد تمام الفصال وبعد انفصال اكثر الاموات
قبل تمام انفصاله ورث فلا يشترطون استقرار حياته ولا تمام انفصاله حيا والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
اذا استهل المولود ورث رواه ابو داود ولم يضعه نالها اي ثالث شروط الارث العلم بالجهة المتضمنة الارث
من زوجية او ولد او قرابة وتعيين جهة التركة القربان من بوة او بوة او خوة وعمومية والعلم بالدرجة
التي اجتمع فيها في القربان والاولاد فصلا وهذا الشرط يقتضيه اتفاقا اذا مات عوي فكل عوي موجود عند موته
ابن عمه ولا يرث منه لان علم انه الاثر اليه فلا يقبل القاصي الشبهة مطلقا بان يشهد ان هذا ولد له وارثه
لاختلاف القلبي في تقدير بعض الورثة على بعض كما في الجدات وفي الجدة والافواه فمن اطلق انشاء هدم من بسبب
وارثه فلا يكتفي الشبهة بكونه ابن عم او ابن اخ مثلا بل لابد من تعيين الدرجة التي اجتمع فيها والجار وجود اوق
منه واما موافقة فستة عندنا احرها الرق فلا يرث الرقيق بجميع انواعه فلا يرث القن بالاجماع ولا المبرور المكاتب
والملعت عنق بصفة والموصى بعتقه وام الولد والمعتق على الاصح عندنا في غيرها وكذا لا يرث منه الا في موته
احد ما كافر او امان وجنى عليه انسان يخرج جرحا بصري الى النفس ثم الخلف الكافر المخرج يد الحرب فاسترق
وعان رقيقا بصريه تلك الجاية فانه دينه لو رثه على ما رثه اصحابنا الشافعية لهذه الصورة يرث الرقيق
فيما عدا ريق جميعه قال البلقي رحمه الله وليس بالصورة يرث الرقيق فيما عدا ريق جميعه الا في هذه الصورة
والصورة الثانية المستثناة البعض فانه يرث عند جميع ما ملكه ببعض الحر على الجرد لان ملكه تاريخه ويكون
المورث جميعه لو رثه على الاصح ولا شيء منه لما ملك بعضه لانه استوفى حصه الرق وقيل من مالك بعتنه ورثه
على نسبه الرق والحرية لان الموت حل لجميع البرية والبرية مشترك وعنده الخابله يرث البعض ايضا ويحذف
فيه من الحرية معاملة البعض الكنتحكي الاحرار وبعضه الرقيق كجمل احرافا وعنده مالكية والحنيفة لا يرث البعض
ولا يرث كالفن لتقصه تعلقا بجانب الرق وهو قول الشافعي في القدر فلو ماتت حرة عن زوج واج شقيق
حرين وعن ابن مبعوض نصف حر ونصف رقيق فماتت او عند مالكية والحنيفة للزوج النصف واللاح الي
والاشي الابن لنفسه وعند الخابله يرث على خلاف في كيفية امره عندهم ونسب الزوج من العصف الى ريق
وعن ولومات هو عن ابيه الزوج او غيره وعن امة فلا تملك ما ملكه بحرية ولا يه باقيه عندنا وعند
الخابله ولا شيء لها عند مالكية والحنفية وما لم يملك بعضه وهو قول الشافعي في القدر وقيل لم يمت المال
ثانها القتل وهو ما يع التقاتل من جهة القاتل فقط من الارث فلا يرث القاتل احده مدخل في قتله سواء
قتله عمدا عدوانا او خطأ او تحف قصاص او كان قاضيا او قرضه موثقا بما يوجب القتل من زنا او قتل ورثة او
اقامت عليه عنده بينة بشي من ذلك حكم بقتله او كان جلادا او قتل من الامام او نبيه او الفاضل او امسك بالجلاد
او لغيره حتى قتل او سبب بقتله بان حفر يربعدوانا فترى في مورثه او وضع حجر في الطريق فقتله او مورثه فمات

او

او شهد عليه بما يوجب القتل وكان مرده في قتله بتركه الشاهد الذي شهد عليه بما يوجب القتل وبتركه المربي
ولو كان القتل عمدا او خطأ غير مطلق بان كان صغيرا او مجنونا او نياما او قلبه على مورثه وهو نائم فمات مورثه بقتله
فلا يرثه عندنا فهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء قال ابن عبد البر اسنادا صحيحا بالافاق
واشار القميري وغيره الي انه يعبري حسم اللباب وقال الشيخ ابو اسحاق الشيرازي في المهذب لا يرث القاتل
بكل حال وهو الصحيح الحديث ولان القاتل حرم عليه الارث حتى لا يحمله ذريته الى استحصال الميراث فوجب
ان يحرم بكل حال جسم الابا بانه يرب اذا كان القاتل من خلف عمدا عدوانا لم يرب بالاجماع وفيما عداه خلاف قال
الاحام احمد كل قتل مضمون يتصاص او بدية او بكارة يحرم به الميراث وما لم يكن مضمونا بشي من ذلك لا يحرم
به الميراث وهذا هو المعتبر عند اصحابه وقال ابو حنيفة لكل قتل يجب به الكفارة يحرم به الميراث وما لا يجب
به الكفارة لا يحرم به الميراث الا قتل العمد عدوانا فانه يحرم به الميراث اتمها وانما استثنى قتل العمد عدوانا
لان ما فيه القصاص كقائه فيه عنده خلاف للشافعية ويروي هذا عن احمد ايضا فلا يرث القاتل خطأ عندي حنيفة
شيا من المال ولا من الدية ولا عدا عدوانا فماتت عندها من المال دون الدية فانها لباقي ورثته ومن
قتل مورثه بحق بان ثبت عليه ما يوجب القتل من قصاص او غيره با عتله بدينك او بغيره فماتت مورثه او كان
المورث قاضيا وحكم بقتله او قتل مورثه في قتاله لبقاء القاتل مع اهل العود ورثه عندنا حنيفة واصحابه لا
قتل غير مضمون بقصاص ولا بدية ولا بكارة ولا ميراثه عندنا على الاصح الحديث لانه قاتل ومن شهد على مورثه بما يوجب
القتل او حفر يربعدوانا فترى في مورثه فماتت ميراثه عندنا شافعية والمالكية ويرثه عندنا حنيفة
وابا وروع وروعه كثيره ومحل ضبطه كتب الفقه فلو مات القاتل قبل المقتول وفي المقتول حياة مستقرة ورث
المقتول بالاخلاق فلو جرحه جرحا بصريا الى النفس ثم مات القاتل قبل المقتول ورثه قطعاً على الجميع
ثانها اختلاف الدين بالاسلم والكفر فلا يرث بين مسلم وكافر في حال القوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر
وكذا الكافر المسلم رواه الشيخان وبقول الخلف الاثر بعد والاية الاثنية والجمهورية والجمهورية والجمهورية والجمهورية
عنه اجمعوا على ان الكافر لا يرث المسلم قال الجري وغيره وكان معاوية يورث المسلم الكافر ويقولون
الحديث خاص بالمشرىك التي وكانها لا يرث بالحرث قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ويقولون
عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر مرواه الدار فلو جرحه مطولا ورواه احمد والنسائي وابن ماجة
وابن اسكن عن عمرو بن شعيب السابق ولعله لا يتوارث اهل المدينة شيئا ويروي من طرق عن ابن عمر وجابر
وابن هديره واسخنة بن زيد كلها ضعيفة وسواها سلم الكافر في قتل قسمة تركته فبها المسلم او بعدها فلا يرث عند
الشافعية والمالكية والحنيفة وجمهور اصحابنا والعقبة قال احمد اذا سلم قبل القسمة ورث ورثه هذا عن عمر
وعثمان وابن مسعود ويتوارث الكفار وان اختلفت مللهم كاليهودي والنصراني والمجوسي والوثني على الاصح المنصوص
للامام الشافعي قال ابو حنيفة واصحابه لا يرث بعضهم الخطر الامور وهو لشرك وصفق دماهم بسبب واحد
وهو الاسلام ويتناسرله بقوله تعالى فما اذا جد الحق الا الضلال ويقولون تعالى اني اذ ذبحوا ديني وقوله تعالى
والذين كفروا بعضهم اوليا بعض والقتل الثاني لا يرث اهل الملل لقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا والحديث
لا يتوارث اهل ملتين ويترى قال احمد وما لك فاه والنصراني مله واليهود مله ومن عدا مله واجب بانه معنى ائمة
ما قاله مجاهد والقرآن يترى في مورثه او وضع حجر في الطريق فقتله او مورثه فمات

والقول

قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر
وهو من ذهب المالكية كائنه مسلميات
ان الكفار ملل شي ومن تعلم ان ما في شرح قول عمر الخطاب
وهو من ذهب المالكية كائنه مسلميات

والكفر يدل ان في بعض طرفه زيادة فلا يرث المسلم كما فرأى بها الودة فلا يرث المرتد ولا يرث لان ليس
بينه وبين احد من الامة في الدين لان يخرج عن الاسلام وانتقل الى غير عبيد وماله يهدمونه في حق المسلمين سواء كان
ذكرا ام انثى عندنا في نصيبه والمالكية والحنابلة واما في جمانه فان ما خالفه ليؤمن بالامر الذي يدين عليه او الحق
بدار الحرب في وقتها حتى يموت او يقتل فيكون فياه اول مسلم يباين حظه ولا فرق بين ما اكتسبه في حال حياته وفي حال
السلامة عند الشافعي وما كثر وهو المشهور عند الحنابلة ومرى عن احمد ان ماله لو رثته المسلمين وبه قال ابو يوسف ومحمد
وعن احمد رواية ثالثة انه لا يرث الا من رثه في الاسلام وعندنا وعند المالكية والحنابلة الكلي في مال الذي لا يرثه
لم يستغرق المال بما لم يكن له وارث لا يستغرق ماله فان ماله او باقية لبيت المال في الزندقة
كالردة على الاصح فلا يرث الزنديق ولا يرث ويقتل من اهل دينه الذي اختاره وقال المالك ليرث من
احد الاقوال ان لا يرث من كان كافرا خلقت الامة والحج فماتت بين ذمي وجنبي في الاقوال
قوي الشافعي وبه قال ابو حنيفة ليرث من اهل الحرب اذا اختلفت امره بين يديهم
بعضهم يقتل بعض لم يتوارثوا كالرود واليهود وهو وجه عندنا خلافا لمن اكره والقول الثاني ان يوارث الذي
والحنبي وبه قال مالك واحمد وينوارث الازمان والحريان والمجاهدين المستامن كالذمي على الاصح من قول
اشافعي فلا توارث بينهما وبين الكوفي وبين ثمان الذي ويرثها لانها معسولان بالعهد والامان والفتن انما كثر
لانها لم يتوطاها امرنا وبه قال الائمة الثلاثة في ثمان الحربي ويرثها سادسا الا في مالها على الاصح فانع الاثر
عندنا وهو ان يلزم من التوارث عدمه كان يوارث حيا في ظاهر حاله بن يحبه حرمانا كما اذا اقرا حيا
بان الميت فثبت نسب المقر به وهو الابن في هذا المثال ولا يرث ظاهره في الشافعي لانه يلزم من
ارثه عدمه وبما نه اتا له وثنا لابن حجب الاخر المقر فلا يكون الاخر وارثا حيا فلا يصح اقراره بالابن فلا يثبت
النسب الابن فلا يرث وكل شيء ادي اثباته اليه فينتهي من اصله ويجب على المقر بان يرجع لم التزلة اذا كان
صادقا في اقراره لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني للشافعي انه يثبت نسبه ويرث وبه قال احمد ونقل عن
ابن حنيفة وقيل لا يثبت نسبه ولا يرث وبه قال داود واهل الظاهر وقال ابو يوسف لا يثبت نسبه الا باقراره
اثنين من الورثة فكونا كانا وانثيين عدلين او فاسقين او باقرار احدهما وتصديق الاخر وعندنا مالك
واصحابه يرث المقر به موافقة للمقر باقراره ولا يثبت نسبه الا اذا اقر به عدلان من الورثة او اقر به عدل
و صدقه عدل اخرون الورثة ولا يتوطون كون المقر حيا من لا يرث الميت وكذلك من سليل الورد عندنا اذا
اعتق الاخ لا يرث من عبد من التزلة فشهدوا بان الميت مان ادعى انسان مجهول النسب على الاخر عند القاضي ان ابنها
فلان الميت وان اخاله هو ادفع دة على تركه وانك لا يرثه المدعي فشهدوا بالميتان بالبنوة و يثبت على
وقيل القاضي شهاده فان يثبت نسبه بشهادتها ولا يرث لانه يلزم من ارثه دخول التزلة في ملكه ومن جعلها
العتيقان فيقتل عنهما فيقتل شهدها فيقتل حكم القاضي فلا يثبت نسب المدعي فلا يرث ولو اقر ابن او
بنون ابن اخر ولا يرث الميت غيرهم ثبت نسبه ويرث ظاهره وبالطال لانه لا يرث المقر حيا وانما
بها احمد واستشكله امام الحرمين وغيره بانه يلزم فيها الورد ايضا لانه اذا اشار به خرج المقر عن كونه
حيا فلا يصح اقراره فلا يثبت نسب المقر به فلم يرث ولم ينظر الا صاحب اب الى هذا ولو اقر احد الابن

الحاجين

الحاجين ثالث اي بابن ثالث وانكروه الابن الاخر لثبت نسب الابن الثالث المقر به اجماعا ولا يرث طاهرا
قطعا لعدم النسب وبشارك المقر باطنا على الاظهر من قولنا شافعي وقال احمد ومالك وابو حنيفة يشار به طاهرا
مواخذا لم باقراره والقول الثاني لا يشار به باطنا ولا ظاهرا وعليه الاظهر يشار به في ثلث ما في يده في الاصح عندنا وعند
الحنابلة والمالكية وهو قول مسنون ومن وافقه لانه الذي يستفضله والوجه الثاني يشار به في نصف ما يسهل
مقتضا اقراره النسبية بينهما وهو قول ابو حنيفة ومرى عن احمد وادان القزويني حيا بن ثمان اقرا جميعا
ثالث فانكروا ثمان نسب الثاني ثبت نسب الثالث واره دون الثاني ولا يثبت نسبه ولا يرث قاله ابن اللبان
الفرضي الشافعي وعبيد وقاله الشيخ موفق الدين بن خذامه في المغني وذكرها الشيخ ابو اسحق في المهذب وروى
فقال وانما مات من رجل وخلف ابنا وارثا فاقرا بن اخواته عاقلة وصدقته المقر له ثم اقرا عا بن ثمان ثبت نسب الثالث
فان قال الثالث ليس الثاني باح لنا فيه وجهان احدهما انه لا يسقط نسب الثاني لان الثالث ثبت نسبه باقرار
الاول والثاني فلا يجوز ان يسقط نسب الاصل الفروع والثاني انه يسقط نسبه وهو الاظهر لان الثالث صار
ابن فاعتبر اقراره في ثبوت نسب الثاني قالوا الا صاحب المهذب ويقال في هذه الصورة ا دخلني اخو جدي لان
الثاني ادخل الثالث فخرج الثالث ومعلوم ما سجد انه يثبت امره الثالث طاهرا وان الثاني لا يثبت امره طاهرا
عندنا وان يشار به المقر له في باطن في ثلث ما يسهل ويغرم الا اول الثالث نصف لانه كما ذكره الحربي في هذه القصة
وسمى الاول بن ثمان والثاني بن ثمان الثالث بن ثمان وعبارته وان كان عمره وصدقته بكونه بكونه لا يصح في ثمان فثبت
نسبه بكونه ثمانا في بطل نسبه بغيره فيلزم ان يرفع النسب التزلة لانه اتلف عليه فان اقره الاول انتمى
فصل في بيان الجمع على اربعة الوارثين للجمع على اربعة من الذكر خمسة عندنا وهو الابن وابنه وان
سفل والاب والجد والجد وان علا والجد الشقيق والجد الابن والجد والجد والجد والجد والجد والجد
والاخ والام والزوجه وذو الوال وهو المعتق وعصبته بنفسه والوارثات الجمع على اربعة من الاناث بنت
وهذا المقت وبنت الابن وان تزل الابن الذي هو ابوها فيشتمل بنت الابن وبنت ابن الابن وبنت ابن
ابن الابن وهكذا ويخرج عنه بنت بنت الابن ونحوها فلاترث لانهما من ذوي الارحام والام والجد من قبلها
والجد من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت الاب والاخت والام والزوجه والمعتق فهو اقدم جمع على ثمان
الاجرة من قبل الاب فعلى التصيل وهو ان الاجرة ام الابن الاقرب وام امه وان علت جمع على ثمان اجرة
ام الام وامها وان علت وام ام الجدة وام ابني الجد وام جد الجد وان علا وان لم يكن فوارثات عندنا وعند
الحنفية لادايهن يوارث كام الاب ولا يرث من مالك واصحابه وورث الامم اجرام ابني الاب وامها فهادون
باقي امات الاجداد وسياتي ويحل في المعتقة من باشرت العتق ومن اعتقت المعتقة او المعتقة وان بعدت
فصل في بيان الفروض ومن يستحق الفروض المذكور في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثمن
والثلثان والثلث والسوس ونحوها الثلثان ونصف كل منها وهو الربع والثلث ونصف كل منها هو النصف
والثلثان واحصها الربع والثلث ونصف كل وهو الثمن والسوس ونصف كل وهو النصف والثلثان
وكل هذه العبارات تقنن في التفسير ومعناها واحد فالنصف من خمسة من الورثة من ثمان الزوج عندنا عدم
الفرض الوارث وهو الوال وولداه بن ذكرا كانا وانثى الائمة الاثنية اذ لم يبق من باع فقولي الزوج مثل اولاد

وعصبة المعتق

عج

اقربا وهو ما ورثته من ابنتها في الثانية **وان** ثبت فاقرب ما لها من الثانية وهي عشرة في عشرة مائة
 الاولى وهو اربعة وذلك ما على قوس الجد والاول الاوسط من جد اول الثانية ولا تقسم الحاصل وهو المربع
 في ضلع القيراط يحصل ما ذكرناه **وان** اريد تفصيل ما حصل للبنت الاخرى فاقرب لها اربعين في الثلاثة واقسم
 الحاصل وهو مائة وعشرون على ضلع القيراط يحصل ما ورثته من الاول وذلك ثمانية قيراط فاسقط من الثاني
 عشر الحاصل لها من المستلثة يبقى اربعة وهو ما ورثته من **وان** ثبت فاقرب ما لها من الثانية
 وهو خمسة عشر في الاربعة واقسم الحاصل وهو ستون على ضلع القيراط يخرج ما ذكرنا **وان** كان في المسئلة
 اكثر من خمسة فاقرب ما له من الاول في جملة ما من تحتها فيه وذلك ما على قوس وماعلى قوس الجد وال
 الثالث من كل ما سواه واقسم الحاصل على ضلع القيراط يخرج ما له من الاول قيراطين اربع مائة
 من الثانية فيما مورثته من الاول وورثته والحاصل فيها ضربت فيه العدد الذي تحت منه الاول وهو
 مائة قوس جد اول الثالث وماعلى قوس الجد والالثالث من كل ما بعده واقسم الحاصل كذلك يخرج ما
 من الثالث ثم اربع مائة من الثانية فيما مورثته من الثانية وورثته والحاصل فيها ضربت فيه العدد الذي
 تحت منه الاول والثالث وهو مائة قوس جد اول الثالث وماعلى قوس الجد والالثالث من كل ما
 بعدها واقسم الحاصل كذلك يخرج ما في الاربعة وهكذا الى اخرها **ومثال ذلك** في المسئلة التي صورتها في الام
 الاولى قد علمت ان مجموع ما حصل للبنت في الثانية في الاولى والثالثة وثبت في الثانية واخذت للاول
 في الاربعة مائة قيراط وعشرون قيراط وسبعة اعشار عشر قيراط ونصف عشر قيراط **فاذا اريدت**
 تفصيل ذلك فاقرب ما لها من الاول وهو ستمائة فيها ضربت في الثانية وذلك ستة عشر مائة
 يحصل شحابة وستون فاقسم ذلك على ضلع القيراط وهو عشرة وعشرون وثالثا كما سبق
 يحصل اربع قيراط واربعة اجناس قيراط وذلك يحصل لها من الاول ثمان مائة ستمائة من الثانية
 فيما ماتت عنه الام في الاول وذلك ستمائة والحاصل في العشرين والحاصل في الاربعة واقسم وهو ثمانون
 على ضلع القيراط يحصل مائة قيراط وذلك يحصل لها من الثانية ثمان مائة فاقرب ما لها من الثانية وهو
 ستة فيما ماتت عنه شقيقها وذلك ثلاثة عشر والحاصل في الاربعة واقسم الحاصل وهو ثمان مائة
 واقسم عشر على ضلع القيراط يحصل ثمان مائة ونصف وثلاثة اجناس عشر وذلك ما حصل لها من
 الثانية ثم ضربت من الاربعة في نصف وثلاثة اجناس عشر وذلك ما حصل لها من
 الثانية ثم ضربت على ضلع القيراط في نصف مائة من شقيقها الاخرى وذلك ثلاثة وثمانون
 واقسم الحاصل على ضلع القيراط يحصل خمسة قيراط وعشرون قيراط ونصف عشر قيراط
 وهو ما حصل لها من الاربعة **واما** التي تحت لام في الاولى والثالثة وثبت في الثانية وشقيقته
 في الاربعة فقد علمت ان جملة ما حصل لها من المسائل الاربعة اربعة قيراط ونصف قيراط وثلاثة
 اجناس عشر قيراط ونصف عشر قيراط ونصف عشر قيراط وذلك ما حصل لها من الاربعة واقسم الحاصل وهو اربعة مائة
 فاقرب ما لها من الاول في الستة ثم في العشرين ثم في الاربعة واقسم الحاصل وهو اربعة مائة
 وثمانون على ضلع القيراط يحصل قيراطان وخمسة قيراط وذلك ما يخصها من الاول ثم ضربت من الاربعة
 الثانية في العشرين ثم في الاربعة واقسم الحاصل على ضلع القيراط يكون ميراثها من الثانية خمس
 قيراط ثم ضربت من الثانية في الثلاثة عشر ثم في الاربعة واقسم الحاصل وهو مائة وثمانون
 على ضلع القيراط يكون ميراثها من الثانية نصف قيراط وخمسة عشر قيراط ثم ضربت من الاربعة
 وهو ثلاثة في الثلاثة والثمانين واقسم على الاضلاع يكون ميراثها قيراطا واحدا وخمس قيراط

وفا

وخمس عشر قيراط ونصف عشر قيراط **واما** التي هي في الثانية ورجلة في الثالثة والرابعة فاقرب
 سهمها من الثانية في واحد ثم في العشرين ثم في الاربعة واقسم الحاصل وهو مائة واربعة على الاضلاع
 يكون ميراثها خمس قيراط ثم ضربت سهمها من الثانية في الثلاثة عشر ثم في الاربعة واقسم على
 الاضلاع يكون ميراثها نصف قيراط وخمسة عشر قيراط ثم ضربت سهمها من الاربعة في الثلاثة والثمانين
 واقسم الحاصل على الاضلاع يكون ميراثها خمس قيراط وعشرون قيراط ونصف عشر قيراط
 ويقاس على ذلك وبالله تعالى التوفيق **تقسيمها** **احدها** ان القيراط قد يكون عددا او
 قيراطا فيكون تقسيمه على جملة ويكون النسبة اليه بلغظ الجوز **ان** في ذلك يكون الميراث من
 احدي المسائل فقط كالآب والازواج الثلاثة والمثال المذكور فلا يحتاج الى هذه القاعدة في
 نصيبه **الثالث** لا يخفى شدة الحاجة الى معرفة باب جمع الكسور فان به يكون امتحان صحة
 التفصيل فانك تجمع ما تفصل وتقابل بالجمع النصب المكمل فان ساوية مع العمل والا فلا
وكذا تستظهر الامتثال من وجه اخر وهو ان تثبت الحاصل من الضرب قبل الغنبة على القيراط
 ثم تجمعها فانها ساوية مجموعها جملة السهم التي لذلك لو اريد من العدد الذي تحت منه المسائل
 مع العمل والا فلا **الرابع** قد يخبر به بعض المواضع لطول العبار عن الكسور لغرض سهولة
 الجمع عند الامتحان وان امكن التعبير عنه باخر كقولنا فيها تسبق ثلاثة اجناس وثلاث خمس فان
 اخبرنا ثلثان **الخامس** قد يقيم تقسيم بعض الموتي على مسئلة فحينئذ فنحن لم نشي من تلك
 المسئلة فاقرب في جوع كما من فكر النصب المنقسم وارج تطبيق **السادس** قد لا يكون للعدد الذي
 تحت منه المسائل قيراط مسمى فاقرب المسئلة في خروج الكسر الذي يظهر من خروج القيراط فابعد
 فكانه العدد الذي نصي منه المسائل فخذ قيراطه وارج ما سبق في التفصيل من الضرب والغنبة
 على القيراط او اضلاعه لولا الكسر الا انك ترى بعض ما كنت تقسمه على القيراط او اضلاعه
 لولا الكسر فيخرج الكسر الذي ضربت فيه المسئلة **ولذلك** مثلا يوضح بعض ما سبق وهو ان
 رجل ابن وابنتين ثم تموت احدكما ابنتي عميل في المسئلة ثم تموت الام عن زوج وبنت ابن
 وهما الاب والبنت في الاولى وعن عم فالاولى من ستة والثانية من ثمانية عشر ونصيب البنت
 من الاول يوافقها بالنصف فنصيب المسئلان من اربعة عشر من الام من اثني عشر بالجهتين
 من اربعة والثاني عشر منقسمة عليها وجزء سهمها من الاثني عشر ثلاثة فاذا ضربت سهم الام في
 الثلاثة واضفت الحاصل الى ما جمع له من الاولين وهو تسعة عشر صار له اثنان وعشرون واذا
 ضربت سهمي البنت في الثلاثة واضفت الحاصل الى ما جمع لها من الاوليين وهو ثلاثة
 وعشرون صار لها تسعة وعشرون وامر بدم سهمها في الثلاثة يحصل له ثلاثة وثمنا
 المسائل
 واصفها في مخرج المربع فينبغي الى ما يقع وستة عشر ويكون القيراط تسعة فاذا قسمت عليه
 نصيب كل واحد من المبلغ كان للذي هو اب في الاولى وجد في الثانية وزوج في الثالثة تسعة قيراط
 وسبعة اشباع قيراط وللتي هي بنت في الاولى واخذت في الثانية وبنت ابن في الثالثة اثنا عشر
 قيراطا وثمانية اشباع قيراط وللم في الثالثة قيراط واحد وثلث قيراط فاذا اريد تفصيل ما
 للاول فاقرب سهمها من الاول في نصف الثانية يحصل تسعة ولولا عشر من المسئلة في مخرج

٥٤

ربع لكتت تكفي بقسم ذلك على القيراط فتحتاج الى ضرب التسعة في الاربعة يحصل ستة وثلاثون
 فتقسم ذلك على القيراط فيخرج اربع قيراط وذلك ما يخصه من الاول وا ضرب ما له من الثانية وهو
 عشرون في واحد هو نصف سهم البنت ثم الحاصل في مخرج الربيع يحصل اربعة قيراط وربط اربعة
 تساع قيراط وهو ما له من الثانية ثم ا ضرب سهمه من الثالثة في جز سهمها من الاثني عشر وذلك
 لانه ثم الحاصل في مخرج الربيع وا قسم الحاصل وهو اثني عشر على التسعة يخرج قيراط وثلاث
 وذلك ما له من الثالثة ومجموع الاضباع الثلاثة تسعة قيراط وسبعة اشباع قيراط واثني
 بعث الحواصل الثلاثة قبل القسمة وهي ستة وثلاثون واربعون واثنا عشر الحاصلان مجموع ثمانية
 وثمانون وذلك مساويا قبل التقريب وان اردت تفصيل ما للثانية فاضرب سهمها من الاول في
 التسعة ثم الحاصل في مخرج الربيع وا قسم الحاصل وهو ثمانون بسبعون على العشر يخرج
 ثمانية وهو ما له من الاول ثم ا ضرب ما لها من الثانية وهو خمسة في الواحد ثم في الاربعة
 وا قسم الحاصل وهو عشرون على القيراط يخرج ثمانون وسبعون وهو ما لها من الثانية ثم ا ضرب
 سهمها من الثالثة في الثلاثة ثم الحاصل في الاربعة وا قسم الحاصل وهو اربعة وعشرون
 على التسعة يخرج قيراطان وثلاثان وهو ما لها من الثالثة ومجموع اثني عشر وثمانية اشباع وتوعدت
 الحواصل الثلاثة قبل القسمة وهو ثمانون وسبعون وا اربعة وعشرون الحاصلان مجموع ثمانية
 وستة عشر وذلك مساويا قبل التقريب والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
 وكان الفراع من هذه النسخة المباركة يوم السبت المبارك

- يوم ثمانية عشر خلعت من محرم من سنة ثمان
- على يد اقر العورى احملا بن
- خليل اخور ابن اشافي
- مذهبها الرقاى طرية
- عقر الله له واولاد
- ولمزدماه
- بالعفة
- ام
- ١٠
- ١١
- ١٢

البرص والتهجد



نَهْأَلَهْ أَلْمَهْأَلَهْ
أَلْمَهْأَلَهْ